Warith Scientific Journal

تحديات النمو الاقتصادي المستدام واستراتيجيات تحقيقه في العراق

Challenges of sustainable economic growth and strategies for achieving it in Iraq

أ.د. حسن كريم حمزه[1]
Prof. Dr. Hassan Karim Hamza
كلية مزايا الجامعة
Mazaya University College
mayihku62@gmail.com

أ.د. مايح شبيب الشمري[2]
Prof. Dr. Mayih Shabeeb AL-Shammari
كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة الكوفة
College of Administration and Economics, University of Kufa
mayih.shabib@uokufa.edu.iq

المستخلص

يهدف النمو المستدام الى التأثير على حياة المجتمع ويزيل رفاهيتهم وكما يحارب الفقر والبطالة من خلال استغلال الموارد وتنميتها وليس على حساب البيئة ، كما انه يهدف الى خلق المزيد من الوظائف ويعالج تركز الثروات وهو حلقة الوصل الأجيال الحاضرة والمستقبلية ، فضلا على انه يهتم بدور مؤسسات المجتمع المدني ودعم حقوق الانسان والديمقراطية ، وجاء بحثنا ليسلط الضوء على أهمية السعي لتحقيق نمو مستدام في العراق من خلال توفير إمكانيات اكثر إنتاجية وربحية للأجيال الحالية اللاحقة من خلال نمو القطاعات الاقتصادية وتكوين الناتج الذي يدعم المجتمع بكافة المجالات ، وخرج البحث بعدة استنتاجات أهمها التحديات التي تقف امام النمو المستدام ومنها تلوث البيئة واستنزاف الموارد وتفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي ، فضلا عن تحديات البطالة والفقر وانعدام العدالة الاجتماعية ، كما خرج البحث بعدة توصيات أهمها دعم مشاريع لريادة الاعمال فضلا عن مواصلة محاربة الفساد وتبني أسس ومبادى الحكم الصالح وانشاء صناديق مالية لدعم برامج النمو المستدام.

الكلمات المفتاحية: تحديات النمو ، النمو المستدام ، استراتيجيات النمو الاقتصادي.

Abstract

Sustainable growth aims to impact the lives of society and eliminate their well-being, as well as combat poverty and unemployment through the exploitation and development of resources, not at the expense of the environment. It also aims to create more jobs and address the concentration of wealth, and is the link between present and future generations. In addition, it is concerned with the role of civil society institutions and supporting human rights and democracy. Our research came to shed light on the importance of striving to achieve sustainable growth in Iraq by providing more productive and profitable capabilities for current and future generations through the growth of economic sectors and the formation of output that supports society in all fields. The research came out with several conclusions, the most important of which are the challenges facing sustainable growth, including environmental pollution, resource depletion, and the spread of administrative and financial corruption, in addition to the challenges of unemployment, poverty, and lack of social justice. The research also came out with several recommendations, the most important of which is supporting entrepreneurship projects, as well as continuing to fight corruption, adopting the foundations and principles of good governance, and establishing financial funds to support sustainable growth programs.

Keywords: Growth challenges, sustainable growth, economic growth strategies.

المقدمة

يعد النمو الاقتصادي المستدام ذو أهمية كبيرة لمختلف البلدان والمجتمعات على السواء. وهذا يتطلب اتباع استراتيجيات شاملة ومتكاملة للمحافظة على التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة. ويعني النمو الاقتصادي المستدام تحقيق التنمية الاقتصادية بالشكل الذي يحافظ على البيئة ويضمن استدامة الموارد للأجيال الحالية والمستقبلية، مما يساهم في رفع مستوى الرفاهية للمجتمع دون المساس بحاجة الأجيال القادمة، ويعتمد النمو المستدام على مبادئ مثل المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والاقتصاد الأخضر، فضلا عن تحقيق التوازن بين تلك المبادئ وأبعادها.

وعلى هذا الأساس تتجلى أهمية البحث من الدور الذي يلعبه النمو المستدام في تحقيق الرفاهية المجتمعية مع المحافظة على الموارد من النضوب لحفظ الاستحقاقات المستقبلية للأجيال القادمة.

ويطرح تساؤل مشكلة البحث كالاتي، ماهي التحديات التي تواجه تحقيق النمو المستدام، وماهي الاستراتيجيات الملائمة لتحقيق ذلك. مفترضين ان هناك تحديات واشكالات تواجه تحقيق النمو الاقتصادي وتؤثر سلبا على الأداء التنموي مما يتطلب وضع رؤى مستقبليه ذات حلول استراتيجية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق.

وعلى هذا الأساس يمكن تحديد اهداف البحث التي تتضمن استعراض الأسس النظرية للنمو الاقتصادي المستدام، إضافة الى دراسة التحديات التي تواجه تحقيقه، فضلا عن طرح استراتيجيات تحقيق النمو المستدام في العراق. معتمدين منهجا استقرائيا تحليليا وصفيا لاستعراض المؤشرات والمتغيرات المدروسة لتحقيق اهداف البحث.

ويتضمن تبويب البحث ثلاثة مباحث، يستعرض الأول الاطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي المستدام، في حين يتناول المبحث الثاني تحديات تحقيق النمو المستدام، اما المبحث الثالث فكان بصدد وضع استراتيجيات تمثل رؤى مستقبلية لتحقيق النمو المستدام في العراق، وينتهي البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي المستدام

اولا - الاستدامة الاقتصادية، المفهوم والمبادئ

يشير مصطلح "الاستدامة" إلى "قدرة النظام على الحفاظ على صحته بمرور الوقت في مواجهة التحديات المحتملة، وفي جوهره، فإن المجتمع المستدام هو المجتمع الذي قد ينمو اقتصاده بمرور الوقت دون تقويض صحة النظام البيئي" فضلاً عن "ضمان عدم تآكل أو تدهور الوسائل الأساسية لبقاء الإنسان (الهواء النظيف، والمياه العذبة، والتربة السطحية، والغابات، والتنوع البيولوجي) بمرور الوقت، وعلى هذا فقد أصبح من المقبول عموماً أن الاستدامة تتألف من ثلاثة أبعاد على الأقل (الاستدامة البيئية، والاستدامة الاجتماعية، والاستدامة الاقتصادية) وبالتركيز على الاستدامة الاقتصادية فأن مفهومها يتضمن , رفع امكانية الوحدات الانتاجية التكاليف ورفع مستوى الكفاءة الاقتصادية , اي بمعنى انها تساعد النشاط لاقتصادي في استمرارية ديمومته بالشكل الذي يحقق جدواه الاقتصادية [1] .

لقد اكتسب مصطلح "الاستدامة الاقتصادية" أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة وأصبح بمثابة شعار لصناع السياسات الاقتصادية والباحثين، وهذا هو المصطلح الأساسي لتحسين الرفاهية الاقتصادية وقد اجتذب اهتمامًا متزايدًا على هذا النحو، وبذلك قد تكون كلمة "المرونة" قريبة جدًا من كلمة الاستدامة الاقتصادية. وغالبًا ما يتم استخدام المرونة في الدراسات البيئية وإدارة الازمات فضلا عن الدراسات الاقتصادية ، لكن الاهتمام بمرونة النهج الاقتصادي حديث نسبيًا؛ وبالتالي فإن حجم الدراسات حول المرونة ذات علاقة نسبية بالجانب الاقتصادي ,او يمكن اعتبار الاستدامة الاقتصادية وسيلة لتعزيز الموارد المالية و/أو الحد من تعرض المجتمع للصدمات و تقليل الإيرادات اللازمة لتقديم المساعدة والتعافي بعد التراجع بالأداء الى ديمومة الاداء واستمراره لتحقيق المنافع الاقتصادية [2] .عُرِّف الاستدامة الاقتصادية بطرق مختلفة عديدة، وقد أُعطيت لها العديد من المصطلحات، يمكننا أن نبدأ بفهم الاستدامة الاقتصادية باعتبارها توازنًا بين التنمية الاقتصادية والحاجة إلى المحافظة على الموارد من الاستنزاف وحماية البيئة التي يعيش فيها الناس في الوقت الحاضر والمستقبل اذ أن الهدف من الاستدامة الاقتصادية هو تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين الرفاهية العامة للمجتمع، مع مراعاة تقليل الاثار البيئية ضمن خيارات التنمية.

ثانيا - مبادئ الاستدامة الاقتصادية

مبادئ الاستدامة الاقتصادية تشمل السعي الدائم والمستمر لتحقيق التوازن الفعال بين النمو الاقتصادي المتسارع والحفاظ الدقيق على الموارد البيئية والاجتماعية الثمينة للأجيال الحالية وأيضًا الأجيال المستقبلية .فعلى سبيل ذلك، ينبغي أن نضطلع باتخاذ القرارات المدروسة والمدروسة جيدًا والمستدامة بشكلٍ جذري عند استخدامنا للموارد واستثمارنا في التنمية الاقتصادية . وللوفاء بهذه المبادئ المهمة، علينا أن نعتمد بشكلٍ كبير على مفاهيم التوازن المثلى التي تعكس خلفية فكرية تجمع بين العدالة والمرونة والفعالية عندما يتعلق الأمر بتخطيط النمو الاقتصادي وتنفيذه .لذلك ينبغي أن نعمل على تطبيق هذه المفاهيم بحكمة ويقظة والارتقاء بها إلى مستوى نظام قوي وملتزم بالتنمية الاقتصادية الخلاقة والمستدامة في آن واحد [3] .

1-النمو المستدام: إن مصطلح "مستدام" يعني "دائم" و "مستمر " . وهو نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي يلبي احتياجات الحاضر دون التأثير بإمكانيات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. كذلك يعبر عن مقدار التغير في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل قابل للاستمرار بحيث يلبي احتياجات الانسان بحيث لا يقترب من خط الفقر، ومن الجدير بالذكر ان النمو الاقتصادي المستدام يشكل اهم مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة.

2- التنمية المستدامة:

تعني التنمية المستدامة تحقيق التنمية الاقتصادية دون المساس بالبيئة أو استنزاف الموارد الطبيعية، وتشمل هذه المفهوم الاهتمام الجدي بتحسين جودة الحياة وتلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم بصورة كاملة ومرضية .بالإضافة إلى ذلك، فإن التنمية المستدامة تضمن الحفاظ على توازن النظام البيئي والمحافظة على تنوع الكائنات الحية وتنظيم استغلال الموارد البيئية الطبيعية بطرق مستدامة وذكية، وعلاوة على ذلك، فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تعزيز التعاون الدولي والاستثمار في التقنيات والابتكارات الجديدة التي تعزز الإنتاجية وتقلل من التأثيرات السلبية على البيئة.

3- الاستدامة المالية:

الاستدامة المالية هي مفهوم يهدف إلى ضمان تحقيق النمو الاقتصادي بشكل مستدام وفعال دون التأثير السلبي على القدرة الاقتصادية للأجيال القادمة، هناك العديد من الأسس التي تتطلب الاستدامة المالية، بما في ذلك إدارة الديون بكفاءة وتوجيه الاستثمار نحو المشاريع والأنشطة التي تعزز الرخاء الاقتصادي للمجتمع وتسهم في تعزيز ازدهاره في المستقبل [4] .

4-الابتكار والتكنولوجيا:

يلعب الابتكار والتكنولوجيا دوراً فعّالاً وحاسماً جداً في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية المستدامة والتي هي محور أساسي للتنمية المستدامة. فالابتكار يسهم في ابتكار حلول جديدة للتحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجه العالم، فضلاً عن دوره الفعّال في تحسين الكفاءة في استخدام الموارد وتطوير تقنيات تنموية مستدامة .أما التكنولوجيا، فهي تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الصناعات النظيفة وتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وهذا بدوره يدعم التنمية الاقتصادية المستدامة [5] .

ثالثا : مفهوم النمو المستدام :يوصف النمو المستدام بانه النمو الذي يلبي حاجات الأجيال الحاضرة دون المساس للخطر بقدرة الأجيال القادمة وعلى تلبية حاجاتهم ، وهنا الاستدامة تعني التفكير بالمستقبل وتكون الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية متوازنة وتسعى الى تحقيق تحسن ملموس في نوعية الحياة البشرية ، وعليه فالنمو المستدام يهدف الى الوصول لحماية وإدارة الموارد الطبيعية والبشرية واستعمال التقنيات الحديثة وإدارة المؤسسات بما يضمن تحقيق اشباع () دائم للحاجات البشرية حاضرا وفي المستقبل وعلى ان يحمي مثل النمو المستدام البيئة وما تحتويه لضرورة رصيد الاجيال القادمة والمحافظة عليه[6]. وقد عرفه البنك المركزي بانه العملية التي تحقق التكافؤ المستمر الذي يضمن اتاحة الفرص التنموية الحالية نفسها للأجيال القادمة من خلال زيادة راس المال عبر الزمن ، وهذا التعريف ركز البعد الرأسمالي وتنميته وبما لا يؤثر على مقدرات وحصص الاجيال القادمة وترسيخ مبدا العدالة في الحصول على الفرص ، كما لابد للمجتمع ان يعتمد على بيئة نظيفة لتوفير الحاجات من الموارد والمياه والغذاء والهواء النقي وغيرها ، كما ان هدف النمو المستدام قد يكون طويل الاجل لوجود مسارات عديدة للوصول اليه (الزراعة المستدامة ، الحكم الرشيد ، البحث والتطوير ، التكنولوجيا ، الاستهلاك ..... الخ) [7] ان التنمية الاقتصادية التي تهدف الى تلبية حاجات المجتمع مع حماية البيئة والموارد الطبيعية ويشمل ذلك مراقبة وإدارة تلك الموارد بشكل جيد لضمان بقائها في متناول الأجيال اللاحقة ، وكل هذا يعني الحفاظ على معدل نمو اقتصادي لا يولد ضغوط على الأسعار ولا يستنزف الموارد ولا يلحق ضررا واسعا على البيئة ، كما انه الزيادة في الناتج المحلي على مدى فترة زمنية ، أي انه النمو الذي لا يسبب مشاكل او اختلالات اقتصادية ، أي انه يساهم في خلق قيمة طويلة الاجل دون استنزاف للموارد وهو يمثل ممارسات صديقة للبيئة ومجدية اقتصاديا .

ان النمو المستدام يعني لنا توفير إمكانيات اكثر إنتاجية وربحية للأجيال القادمة ، ولاقتصاد القوي يمثل للمجتمع توليد دخل متاح اكبر لإشباع حاجاتهم من مأكل ومسكن وغيرها ، كما يدعم النمو الصناعات وغيرها من القطاعات وقد يحافظ ويجدد الموارد ويدعم التعليم والصحة .[8]، وعليه نعرف النمو المستدام بانه عملية يتم فيه زيادة الدخل الحقيقي للافراد زيادة تراكمية ومستمرة وتكون الزيادة اكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث .

رابعا : أهمية النمو المستدام :

1 – للنمو المستدام أهمية كبيرة في المجتمع سواء في الحاضر او المستقبل فهو حلقة الوصل بين الجيل الحالي وجيل المستقبل ويضمن لجيل المستقبل حياة كريمة وتوزيع عادل للموارد ، علاوة عن تبني فكرة العدالة بين افراد المجتمع والاهتمام بدور المجتمع المدني بكل مؤسساته وكذلك الاهتمام بالأطفال والنساء وزجهم بالأنشطة التنموية ، كما انه يسعى لسد حاجات الشرائح الأكثر فقرا والحد من مستويات الفقر ومن خلال الربط بين التوزان البيئي والاقتصادي والاجتماعي والسعي لتحقيق الرفاهية المجتمعية ، كما ات النمو المستدام يركز ويهتم بالموارد البشرية والبيئية والطبيعية ويعمل من خلال انشطته على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها في أوجه متعددة تساهم في تمكين المجتمع وتعليمه وتنظيمه وهو هدف أساسي له [9].

2- النمو المستدام يهدف من خلال بعده الاقتصادي الى التأثير على حياة افراد المجتمع ويزيد من رفاهيتهم ويحارب الفقر والبطالة من خلال استغلال الموارد بشكل جيد وتنميتها ، كما انه يجب ان لا يكون على حساب البيئة وخلق المزيد من فرص التوظيف ويعالج تركز الثروة ، كما انه يعمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية في العدالة بين الأجيال

3 – للنمو المستدام بعد بيئيا يضمن وينمي جميع المكونات البيئية (الماء ، الهواء ، التربة ، مصادر اطاقة .... الخ) فالبيئة هي الوسط الذي يعيش فيه المجتمع مع بقية الكائنات ولابد ان تكون متوازنة ومتكاملة ومعتمدة على بعض البعض دون أي خلل او استنزاف او تبذير او تلوق وهي المجال يمارس الانسان فيه نشاطه وحياته والنمو المستدام يتطلب حماية للبيئة.

4 – لما البعد الاجتماعي للنمو المستدام فيعتم بالديمقراطية وحقوق الانسان والرفاهية سواء في الحاضر ام المستقبل للوصول الى حياة كريمة للجميع. [10]

المبحث الثاني: تحديات امام النمو المستدام في العراق

يتطلب تحقيق النمو المستدام تخطي العيد من التحديات التي تقف بالضد من الوصول اليه ولابد من قيان صناع القرار باتخاذ الإجراءات والسياسات التي تحد من تلك التحديات **وسنتطرق الى قسم منها كالاتي :**

أولا : التلوث البيئي
ثانيا : تحدي استنزاف الموارد
ثالثا : تفشي الفساد الإداري والمالي
رابعا : اختلال الهيكل الاقتصادي
خامسا : الحد من البطالة والفقر
سادسا : دعم التعددية الاجتماعية والثقافية

اولا : التلوث البيئي: يعاني العراق من تعاظم مشكلة تلوث البيئة وتراكمت عبر الزمن أنواع متعددة من الملوثات الغازية والسائلة والصلبة وأصبحت تهدد سلامة موارد البشرية والطبيعية، فالموارد المائية تمتاز برداءة نوعيتها بسبب السياسات غير الملائمة لإدارتها والمخلفات السائلة الناتجة عن اعمال البلديات والصحة والزراعة ومحدودية واضحة بمعالجة مياه المجاري إضافة الى عدم وجود معامل تدوير النفايات ، كما يساهم قطاع الصحة بشكل واضح في تلوث الهواء والتربة بسبب زيادة انبعاثات الغازات كغاز الميثان وثاني أوكسيد الكاربون والنتروز وغيرهما ، كما تساهم مياه الصرف الصناعي غير المعالجة بتلوث الأرض بسبب انسكاب النفايات السائلة ، علاوة على تزايد ظاهرة التصحر حيث تشكل ما يقارب 31% من المساحة الاجمالية وهي تزداد بسبب اثار المناخ الجاف وانخفاض الخصوبة وارتفاع الملوحة والتعرية والكثبان .

المياه مهمة جدا للنمو والتنمية المستدامة وكذلك لإنتاج الطاقة والغذاء وصحة الانسان وان سلامة الحصول عليها بشكل مأمون هو حق انساني، وان تلوثها وعدم وجود البنى التحتية لها تعاكس او ضد جهود محاربة الفقر والامراض ومن انعكاسها بالسلب على متطلبات النمو المستدام. وتشير البيانات ان نسبة المياه المعالجة ادنى من 20% من المياه الملوثة والتي تصرف الى الأنهار بسبب عدم وجود محطات للمعالجة ، كما ان عدم الترشيد في استهلاك الماء وعدم استعمال الطرق الحديثة بالري مما يؤثر على الحاجة الفعلية للمياه ن فمثلا العاصمة بغداد مصدر للتلوث الأكبر لنهر دجلة وتوجد 18 محطة للصرف الصحي تصب في نهر دجلة وبما يعادل 700الف متر مكعب في اليوم [11] . ان مؤشر جودة المياه حسب منظمة الصحة العالمية ووزارة البيئة العراقية

أشار الى تجاوز الحد الطبيعي حسب معايير المنظمة والبيئة العراقية لمعدل التلوث وحسب المحافظات العراقية [12] .

جدول (1) مقدار التلوث بالغازات بالمحافظات العراقية للعام 2022

ت	المحافظة	نسبةMG /L (200)	نسبة (200)L/MG/CA	نسبة (200)L/MG/CL	نسبة الكبريتات (200)
1	البصرة	1441.4	233.9	2377.7	560.8
2	ذي قار	1111.2	232.9	939.7	885.8
3	القادسية	1005.4	187.8	468.1	2120.1
4	المثنى	924.2	216.9	562.1	527.4
5	ديالى	460.3	-	-	-
6	بغداد	499.4	158	368.1	256.6
7	كربلاء	416.5	112.9	-	297.4
8	نجف	408.5	122.1	-	347.1
9	بابل	401.1	103.6	-	335.1
10	انبار	347.4	-	-	-
11	صلاح الدين	277.9	-	-	-
12	موصل	191.3	-	-	-

المصدر

- **وزارة البيئة العراقية ، الدائرة الفنية ، قسم مراقبة المياه والتربة ، النشرة السنوية لنوعية مياه نهري دجلة والفرات لعام 2020.**
- **كتاب وزارة البيئة الراقية ، العدد 1522 في 2022/9/26 للإجابة على كتاب دائرة البحوث البرلمانية الخاص بطلب معازامت عن تلوث المياه.**

ومن جدول (1) نلاحظ اعلى النسب للتلوث والتي تجاوزت الحد الطبيعي المحافظات الجنوبية والوسطى وبالخصوص البصرة وذي قار والمثنى والقادسية والسبب انخفاض منسوب المياه عندها وبسبب ما يسكب في انهارها من المخلفات الصناعية ومياه الصرف الصحي، ان عسرة المياه لها تأثيرها على صحة الانسان والحيوانات وكلها تؤدي الى ارتفاع الإصابة بالأمراض بسبب زيادة ملوحة المياه.

أما من حيث تلوث الهواء فالعراق بالمرتبة العاشرة دوليا من حيث تلوث الهواء بسبب انبعاث الجسيمات والمعروفة بالجسيمات المعلقة بالجو 2.5 (PM2.5) وتصل في العراق الى 76 مكرو غرام لكل متر مكعب عام 2020 ، في حين ان منظمة الصحة العالمية توصي بان لا يزيد ذلك على 5 مكرو غرام ، اما وكالة البيئة الامريكية ترى ان المستويات التي تفوق 35.5 ميكروغرام تسبب مشكل وامراض صحية عديدة [13] .

ان تلوث الهواء في العراق سببه تزايد انبعاث غازات الاحتباس الحراري اغلبها CO_2 [14] والميثان والنتروز وغيرها والناتجة من احتراق الوقود الاحفوري سواء من المؤسسات الصناعية او محطات الطاقة او وسائل الاتصالات والمولدات ، كما أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP2019 في تقريره ان العراق هو خامس اكثر دولة هشاشه من حيث المياه والغذاء . والجدول الاتي يوضح نسبة انبعاث ثاني أوكسيد الكربون للعراق 1940 – 2023.

جدول (2) انبعاثات CO2 للسنوات 1940 – 2022

السنوات	انبعاث CO2(طن)
1940	23.9
1950	49.1
1960	61.7
1970	112.8
1980	110.1
1990	135.3
2000	152.8
2010	163.7
2015	165.7
2020	194.4
2021	211.3
2022	216.4

المصدر:

CAIIT CLIMATE DATA EXPLORER VIA CLMATE WATCH 2022.

علما ان العراق احتل المرتبة 41 عالميا من بين 189 دولة وبكمية 216.6 مليون طن وبما يعادل 0.44% من اجمالي العالم عام 2018 ثم 0.6% عام 2020 ، وجاء الصين بكمية 11.7 مليون طن (24%) في العالم والولايات المتحدة 12% ثم الهند (9%) ، واجمالي العالم هو 48.9 مليون طن.

جدول (3) كميات انبعاث الغازات الملوثة للبيئة للمدة 2003 -2023

السنة	انبعاث الميثان من النفايات	انبعاث CO2 من الزراعة	انبعاث النتروز من قطاع النقل	انبعاث النتروز من الصناعة	انبعاث الميثان من الصناعة	انبعاث CO2 من المباني	انبعاث CO2 من العمليات الصناعية
2003	15.3	0.4	0.8	2.4	0.5	3.6	32.8
2007	18.6	0.4	1.0	2.9	0.7	4.1	45.5
2011	24.3	0.3	1.2	3.3	0.8	5.1	66.1
2015	25.5	1.5	1.6	3.7	0.8	4.6	73.5
2019	24.6	1.8	1.5	3.8	0.8	4.9	75.9
2021	24.8	1.2	1.5	3.6	0.9	5.5	81.1
2023	24.3	1.3	1.7	3.8	0.9	5.7	83.3

المصدر: **CAIIT CLIMATE DATA EXPLORER VIA CLMATE WATCH 2022.**

ان النمو المستدام يتطلب بناء استراتيجية وطنية تهدف الى التخفيف او الحد من التلوث البيئي وبالتعاون بين لجان الصحة والبيئة والزراعة والمياه ولجنة النفط والتحقق من نسب الانجاز خلال الخطة 2024 – 2030 وضعت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة البيئة العراقية لاسيما وان العراق وقع على اتفاقية باريس للمناخ وتعهد بأنهاء حرق الغاز وكذلك زيادة اعداد معامل تدوير النفايات وتقليل الانبعاث للغازات من محطات الكهرباء .

ثانيا : استنزاف الموارد : يعد استنزاف الموارد الطبيعية لاسيما المياه والمعادن والثروة النفطية من التحديات الكبيرة للنمو الاقتصادي المستدام حيث يؤدي عدم استعمالها بشكل امثل والاستفادة منها الى نفادها عبر الزمن لان النمو المستدام لا يعتمد على سلعة وحيدة لتكوين الناتج بل لابد من تنويع مصادر تكوينه وستنطرق الى ظاهرة تبديد وعدم الاستفادة من الثروة الغازية حيث يمتلك العراق احتياطات مؤكدة منه تقدر بحوالي 3.7 ترليون متر مكعب وهو بالمرتبة الحادية عشر عالميا من حيث الاحتياطات المؤكد ويمكن زيادته لوجود رقع جغرافية شبه مؤكدة في كل محافظات العراق تحتاج الى تأكيد وجودها ،ان هذه الثروة غير مستغلة ولا يشكل المستغل منها رقم يذكر (1%) وان استغلت بشكل جيد سيكون العراق ضمن الدول المتنافسة في سوق الغاز الطبيعي العالمي الذي يتزايد الطلب عليه فبعد ان كان 37مليون طن مكافئ نفطي يتوقع وصول الطلب الى 66 مليون طن مكافئ عام 2035، كما تتواجد في العراق ثلاث حقول للغاز الحر (عكاز – المنصورية – السبية) غير مستغلة لحد اليوم ، علما ان اغلب الغاز هو مصاحب 70% والحر 30% ، ولهذه الثروة العديد من الاستخدامات كمصدر للطاقة الحارية والميكانيكية وهو مادة أولية للصناعات البتروكيمياوية وللأسمدة والمبيدات والجلود والمعقمات الطبية والعقاقير وغيرها الكثير ، ان استثماره سيحقق نموا في صناعته وصناعات أخرى وسد الحاجة للاستهلاك المحلي وانهاء الاستيراد الذي يكلف الدولة سنويا اكثر من (4) مليار دولار ، كما يجب انهاء الهدر منه وإيقاف حرقه ، علما ات الحكومات السابقة ركزت على استثماراتها على قطاع النفط دون الغاز واغفال مسالة استثماره لاسيما في جولات التراخيص النفطية والجدول الاتي يوضح كل ما يتعلق بالاحتياطي والإنتاج والاستهلاك للمدة من 2016 - 2023 .

جدول (4) الإنتاج والاستهلاك والمحروق من الغاز للمدة (2016- 2023)

السنوات	الاحتياطي المؤكد مليار متر مكعب	الانتاج السنوي مليون متر مكعب	الاستهلاك السنوي مليون متر مكعب	المحروق مليون متر مكعب	نسبة المحروق للإنتاج %	تكلفة المحروق مليون دولار
2016	3820	29326	11612	17714	60.40	2382
2017	3744	29870	13231	16843	56.39	2238
2018	3819	31358	14522	16834	53.68	2264
2019	3819	32699	15453	17258	52.78	2321
2020	3819	28738	14812	14173	49.32	1906
2021	3714	30275	15737	14467	47.79	1957
2022	3712	30730	16253	14476	47.11	1947
2023	3815	31220	17820	13300	42.60	1680

المصدر : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، النشرات السنوية للسنوات 2020 – 2023.

- **منظمة اوابك، التقرير الاحصائي ، 2023 ، جدول 6 .**
- **تم تحويل الوحدات المحروقة الى مليون وحدة حارية قياسية بقسمة المحروق على 28.25 وحساب المحروق بضربه ب 3.8 دولار كمتوسط للسعر وحسب تقارير منظمة الاوابك.**

ومن جدول (4) نلاحظ لا وجود للتغيرات في الاحتياطي بسبب عدم وجود استثمارات في هذا القطاع ، اما من حيث الإنتاج فهناك تطور بسيط جدا خلال المدة المذكورة ، والخسائر المالية للمحروق منه تقدر حوالي (2) مليار سنويا واذا اضفنا الاستيراد منه يحتاج العراق سنويا الى (6) مليار دولار كأنفاق على الغاز بما فيه المحروق (2) مليار ومع ذلك ان اهم المشاريع تم تفعيلها من قبل الحكومة الحالية هي جولة التراخيص الخامسة 2023 مع شركة توتال الفرنسية وبقيمة 27 مليار دولار وفي خمسة حقول غازية والتي سترى النور لها عام 2028وانهاء حرق الغاز وانتاجها سيومن حوالي 80% من حاجة العراق الفعلية ، وشركة غاز البصرة التي تأسست عام 2013 تهدف الى استغلال واستثمار الغاو وتنفذ عدة مشاريع كبنى تحتية لاستثمار الغاز كمحطة الضغط الغازية شمال الرميلة وبناء مصنع للغاز السائل NG لأغراض التصدير ومحطة الطاقة الغازية في الزبير وادامة خطوط الانابيب الناقلة للغاز .

ان هذا التحدي لهذه الثروة امام النمو الاقتصادي المستدام له أهمية بالغة امام صانعي القرار لاستثمارها والاستفادة من الفرص المتاحة التي تحفز الاستثمار وتسارع وتائر الإنتاج لاسيما الاحتياطي الكبير والموقع الجيد للعراق ، كما ان النفط هو سلعة سيادية تجلب العملة الصعبة ولابد من تسيلها بشكل صحيح وعدم انفاقها على الاستهلاك بل لابد من انفاقها على مشاريع استثمارية منتجة للدخل وليس مستهلكة له وعدم الانتفاع منها وبالتالي فان انفاق ايرادها استهلاكيا هو بمثابة هدر في أموال سيادية ولابد من تخصيص ولو جزء بسيط للاستثمار في مشاريع منتجة للدخل ، ان تطوير صناعة الغاز مرهونة بإرادة وتصميم الحكومة العراقية وزارة النفط وقدرتها على تخطي الصعوبات كتوفير التكنولوجية والبنى التحتية وتحقيق الاستقرار الأمني كما ان تحقق التقدم في صناعة الغاز يعتمد على الشراكات الأجنبية والاستفادة من خبراتها الفنية واستفادة مؤسسات وشركات الغاز العراقية منها.

ثالثا : تفشي الفساد المالي والإداري :- من المؤلم ان اتحدث عن ظاهرة الفساد في بلدي وهو من ضمن اكثر الدول فسادا في العالم وعلى الرغم من كونه بلد حضارات ويمتلك موارد طبيعية وبشرية هائلة وهو خامس بلد في احتياطي النفط (148) مليار برميل وعاشر بلد في احتياطي الغاز (3.6) ترليون متر مكعب ولاينتج منه سوئ اقل من (1%) علاوة عن امتلاكه الثروات المتعددة ولاتزال مسيرة الفساد مستمرة والفقر يطارد ربع العراقيين (22%) إضافة الى الواردات المالية التي تهيات لنا بعد عام 2003.

الفساد هو العائق الأكبر امام النمو المستدام وأزمة العراق هي الفساد وغياب الحكم الرشيد وأصبحت الظاهرة تخرج عن السيطرة ومظاهره كثيرة من الرشوة والواسطة والمحسوبية والمحاباة ونهب المال العام وتبذيره واستغلال المنصب والتزوير والتهرب الضريبي وغيرها الكثير وغسيل الأموال وعموما فالفساد حسب برنامج الأمم المتحدة .ان الفساد الإداري والمالي لا يسرق الموارد ويعيق النمو الاقتصادي بل يسلب الامل من المواطنين، كما اته مؤشر حقيقي للاستثمار المحلي والاجنبي ومن خلال تشويه الأدراك حول الاستقرار والجودة ونوعية وإمكانية الاستثمار ، فهو عائق لعمل المستثمرين فهناك كلف إضافية يتحملونها ومخاطرة تحقيق عائد مالي كافي للاستثمار ، كما انه مدمر للاقتصاد ويحول دون استعمال الموارد في المجالات الحيوية ويعمل على تقويض العدالة والاستقرار والكفاءة في سعيها لمواكبة النمو المستدام [14]

أن إحصاءات مدركات الفساد الصادرة من المنظمة العالمية للشفافية والتي تستقي بياناتها من مصادر متعدده اشارت في تقاريرها التي تفشي الفساد في العراق واحتلاله المرتبة السابعة ضمن الدول العربية الأكثر فسادا والمرتبة (154) وبنقاط (23) نقطة لعام 2023 بعد ان كان بالمرتبة (157) وبنقاط (22) نقطة عام 2022 من اصل 180 دولة مدرجة في المؤشر ، ويبقى العراق بالمرتبة نفسها عربيا منذ عام 2020 بعد الصومال وسوريا والسودان واليمن وليبيا وارتيريا كأكثر الدول فسادا ، والجدول الاتي يوضح مرتبة العراق حسب مؤشر مدركات الفساد .

جدول (5) موقع العراق في مؤشر مدركات الفساد للمدة 2010-2024

السنوات	تسلسل العراق	عدد الدول المشاركة	عدد النقاط
2010	172	189	16
2015	161	167	19
2020	160	180	21
2022	157	180	22
2023	154	180	23
2024	148	180	25

المصدر : التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية 2010 - 2024 على الموقع https ;www.trnsparen sy.org

ان جهود مكافحة الفساد اثرت عليها العديد من العوامل منها ضعف الهياكل السياسية والافتقار الى الإرادة وبناء نظم مناسبة للنزاهة ، كما ان عدم الاستقرار السياسي والتشريعي والاجتماعي وعدم تحديث الإدارة العامة واعتماد الشفافية والمحاسبة وطغيان النفع والوساطة والطائفية في تركيبة المؤسسات الإدارية والدستورية كلها عوامل تجعل الدولة تحتل ادنى سلم في المؤشرات الدولية ، لابد من المشاركة من المجتمع المدني ووسائل الاعلام ورجال الاعمال والقطاع الخاص مشاركة فعلية لمحاربة الفساد ، فان تقويضه يولد الاستقرار والأخير يولد الاستثمار وهذا يولد النمو والازدهار ، ان الفساد نقيض النمو والتنمية وهو يشكل تحديا للدولة ويهدر مواردها وللفساد اثار سلبية متعددة أهمها التأثير على التنمية فهو يضعف فاعلية وكفاءة المؤسسات وينتج عنه حالة عدم الاطمئنان .

رابعا: اختلال الهيكل الاقتصادي: ان النمو الاقتصادي المستدام يتطلب عدم وجود اختلالات بنيوية في الاقتصاد والمتمثلة باختلال هيكل الإنتاج المحلي وكذلك اختلال الصادرات السلعية وتوزيع القوى العاملة وكذلك التباين بين مساهمة القطاعين العام والخاص في تكوين الناتج المحلي فضلا عن عدم انفراد مصدر وحيد في تمويل الموازنة العامة للدولة ، وسوف نتطرق الى اهم الاختلالات في هيكل الناتج المحلي باعتبار ان مؤشر GDP اهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن مستويات النشاط الاقتصادي للحكومة وكفاءه أدائها ، كما يساعد ذلك صناع القرار باتخاذ قرارات رشيدة بسبب ارتباط GDP بالجانب المادي والخدمي وسوق العمل أيضا ، كما تتضح لنا من مساهمة القطاعات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد وهل تساهم بشكل متوازن ومدى التنويع فيه .

ومن جدول (5) نلاحظ هيمنة قطاع النفط واضحة على القطاعات السلعية في تكوين الناتج بسبب هيمنة قطاع النفط في تكوين الناتج والتي بلغت بالمتوسط للمدة (2004- 2023) بما نسبته (45.76)% ويشير ذلك الى أحادية الاقتصاد العراقي وريعيته ويعتمد بشكل ويعتمد بشكل أساسي في نموه وتطوره على مستوى انتاج وتصدير النفط والاسعار العالمية لبرميل النفط فهو يرتفع عند زيادة التصدير والاسعار وينخفض تبعا لذلك نجده ازداد للسنوات 2004- 2008 بسبب ارتفاع حجم انتاج النفط من 1932000برميل / يوم عام 2006 الى 2589000عام 2007 ثم الى 2341000عام 2008 .[15]

جدول (6) اختلال هيكل الناتج المحلي الإجمالي 2004 – 2023

السنوات	اجمالي GDP اسعار جارية	نفط %	زراعة %	صناعة %	أخرى %	مج السلعية %	مج التوزيعية %	مج الخدمات %
2004	53235	57	6.9	1.8	2.1	68.8	15.0	16.7
2007	111456	53.2	4.9	1.6	6.1	65.7	13.3	21.0
2009	130643	43.3	5.3	2.6	6.1	57.3	15.6	27.1
2012	254225	50.0	4.1	2.7	7.8	64.6	15.1	20.8
2015	194681	34.7	4.2	2.2	9.4	50.5	23.0	25.3
2018	268919	44.9	2.8	2.1	7.2	57.0	20.4	22.8
2020	219787	30.0	6.0	2.7	9.5	48.2	22.7	29.1
2021	301440	45.8	4.0	2.1	6.0	57.9	20.5	22.0
2022	383064	53.8	2.9	2.7	5.8	64.1	19.7	16.1
2023	412625	44.9	2.8	3.2	6.8	58	23.1	18.9
المتوسط						59.21	18.84	21.98

المصدر :

- البنك المركزي العراقي : التقرير الاقتصادي للسنوات 2004 -2023 .
- القطاعات السلعية تضم: النفط، الزراعة ، الصناعة ، الناء والتشييد ، ماء كهرباء .
- القطاعات التوزيعية تضم : نقل واتصالات ، البنوك والتامين ، تجارة الجملة والمفرد .
- قطاع الخدمات تضم : ملكية دور السكن ، الخدمات الاجتماعية .

لكنه انخفض عام 2009 الى حوالي 130،6 ترليون دينار بسبب انخفاض أسعار النفط الى حوالي 61 دولار بالمتوسط السنوي ، ثم عاود GDP الى الارتفاع ووصل الى 272،6 ترليون عام 2013 بسبب انتعاش الاقتصاد العالمي ولاسيما سوق النفط الدولية ووصل سعر البرميل الى حوالي 106 دولار ومثل النفط مساهمة عالية في تكوين الناتج بلغت حوالي 60% لتلك السنة وتعرض الناتج الى ضغوط ازمة 2014 -2015 العالمية لسوق النفط وانخفض الناتج الى حوالي 194 ترليون لسنة 2015 بسبب انخفاض سعر برميل النفط الى 40.8 دولار وهو اقل معدل لسعر النفط أوبك ، كما يلاحظ انخفاض الناتج لعام 2020 بسبب ازمة كوفيد 19 وتعطل اغلب مفاصل الاقتصاد العالمي وانخفاض مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في تكوين الناتج المحلي وبلغت بالمتوسط للمدة أعلاه (4.39) (2.37) % على التوالي ونعني مساهمة ضعيفة جدا لاسيما لقطاع الصناعة الذي يمكن النهوض به بسبب توفر المواد الأولية لنهوض ببعض الصناعات لاسيما البتروكيمياوية والزجاج والتعليب والالبسة وغيرها الكثير ، كما ان الزراعة هي الأخرى لم تساهم بشكل يحتل أهمية بسبب ازمة المياه وعدم وجود الحلول لذلك ، كما لاحظنا من الجدول ان قطاعي النقل والاتصالات وقطاع البنوك والتامين مساهمتها ضعيفة أيضا ، ومن التحليل السابق يتضح ان النمو السنوي للGDP شديد الحساسية لتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية فهو ينمو عند وجود صدمة نفطية موجبة وبالعكس في حالة الصدمة السالبة .

كما لوحظ هيمنة القطاع النفطي في تكوين GDP وانخفاض الأهمية النسبية للزراعة التي تعد قطاع حيوي باعتباره مصدرا للأمن الغذائي وتتوفر له المقومات من أراضي وايدي عاملة للنهوض به ، كما تنخفض الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية والتي لا تتناسب مع أهمية هذا القطاع الذي تعتبر القطاع الرائد والمحرك لعجلة النمو الاقتصادي بسبب درجة تشابكه والارتباط الامامي والخلفي مع بقية القطاعات ويعاني من توقف شبه كامل وتوقف اغلب مشاريعه سواء العامة او المختلطة ام الخاصة ومنها الفوسفات والكبريت والأدوية وغيرها .

خامسا : البطالة والفقر : من محددات النمو المستدام هو ارتفاع معدلات البطالة والفقر ، لقد أدت الأوضاع السياسية والأمنية الى اختلال الهيكل الاقتصادي وتراجع معدلات النمو مما زاد من مؤشرات البطالة والفقر معا ، علما انهما ظاهرتين مرتبطتين معا فتتزايد البطالة تؤدي الى اتساع الفقر ويرتبطان بعلاقة موجبة ، والفقر هو الوضع الاقتصادي الذي يفتقر فيه الفرد لما يكفيه من الدخل للحصول على ادنى مستوى من الرعاية الصحية والتعليم والمسكن والملبس والغذاء اللازم لتامين العيش اللائق . [16] كما ان تعدد أسبابه منها ضعف السياسات والبرامج الحكومية في توفير الحاجات للأفراد وعدم تحفيز النشاط الاقتصادي وقلة الدعم والمعونات ، البطالة ، انخفاض الأجور ، تردي الوضع الصحي وتكاليف المعيشة المرتفعة ، معدل النمو المنخفض ، الازمات وغيرها الكثير مثل الامية وتهميش المرأة والتدريب والتعليم .

من جدول (7) نلاحظ نسب الفقر اخذت بالارتفاع الى مستوى عالي ومعاناة عدد كبير من المواطنين في سد احتياجاتهم الأساسية بسبب سوء إدارة الموارد المتاحة المادية والبشرية والتوسع في الانفاق الغير منتظم وعدم الاستثمار في الطاقات الشابة للمساهمة في التنمية ، فبعد ات كان بمستوى 20% عام 2010 انخفض الى 18,9% عام 2012

جدول (7) معدل البطالة ونسبة الفقر في العراق 2010- 2023

السنوات	معدل البطالة %	نسبة الفقر %	عدد الفقراء (الف نسمة)
2010	13.2	20.0	6280
2012	11.9	18.9	5320
2014	20.6	22.5	5760
2016	18.8	18.6	8101
2018	13.0	20.5	7370
2020	14.1	31.7	11170
2021	17.0	29.6	12271
2022	16.5	26.0	10153
2023	16.6	22.0	9720

المصدر : بيانات وزارة التخطيط الحسابات القومية للسنوات (2010 – 2023)

سبب استقرار الوضع الأمني وقيام الحكومة بفتح مراكز التدريب والتشغيل ودعم المشاريع الصغيرة للشباب عن طريق القروض الميسرة والذي انعكس على انخفاض معدل البطالة لنفس العام 11.9% بعد ان كان 13.2 % عام 2010 ، واظهرت مؤشرات المسح الميداني لعام 2012 ان الفقر يذكر في الريف اكثر من الحضر وبلغت النسبة 30.7 ، 13.5 % على التوالي ، كما تبين ان نسبة الافراد الذين يقعون تحت خط فقر الغذاء (المدفع) والذي يقل انفاقهم عن(50773) دينار ما نسبته 0.9 % ، ويصنف حوالي 6.4 مليون نسمة في اجمالي السكان لنفس السنة (34 مليون نسمة) ضمن فئة فقراء ، كما أظهرت نتائج المسح ان محافظات (المثنى ، القادسية ، ميسان) هم الأكثر فقرا وبنسب (52.5 ، 44.1 ، 42.3) % على التوالي .[17]ومن الجدول نفسه ارتفاع نسبة الفقر عام 2014 الى 22.5 % بسبب الازمة المزدوجة التي تعرض لها العراق وقابلها ارتفاع مستوى البطالة الى 20.6% وهو الأعلى خلال المدة (2010- 2023) والملاحظ ان نسبة الفقر عامي 2020، 2021 ارتفعت الى 32% و 31% على التوالي ولتبلغ اعلى معدلاتها بسبب ازمة كوفيد 19 وتعطل اغلب قطاعات الاقتصاد عن العمل وفرض حظر التجوال وفقدان فرص العمل وارتفاع مستوى البطالة الى 17% عام 2021 . ان مشكلة البطالة والفقر تعد من اهم محددات النمو الاقتصادي المستدام ولابد من مواصلة اتباع الحكومة لاستراتيجيات تخفيف الفقر والبطالة ومن خلال تفعيل دور برامج القروض الميسرة وتحول الفقراء ببرامج المشاريع الصغيرة، وتوفير فرص عمل في الريف من خلال تحفيز خريجي الاعداديات والمعاهد والكليات الزراعية والبيطرية على انشاء مشاريع وشركات زراعية ، كما لبرامج التعليم والصحة دورها في التخفيف من الفقر والبطالة ومن خلال تجهيز مركز تعليمية وصحية او عيادات متنقلة في المناطق الفقرة .

سادسا : دعم التعددية الاجتماعية والشفافية :- تعبر التعددية من الأهمية لدعم وبناء النمو المستدام تنبع من اتصال جماعات ذات ثقافات متباينة تعيش تحت سقف مجتمع واحد، كما انها احد الأركان المهمة للنمو الاقتصادي وكذلك الاجتماعي ، كما يجب نبذ النعرات الطائفية والمذهبية والدينية ، ان واقع المجتمع العراقي يتسم بالتعددية وهذا التنوع انعكس سلبا وجعل الدولة امام فكرة الصراع والانقسام وجعلنا امام حالة اللاستقرار وتعميق تلك الظواهر التي تقف امام تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ، كما فشل الخطاب السياسي في إيجاد روابط مشتركة تحقق التعايش السلمي والتجانس الاجتماعي بين بعض فئات المجتمع أسهمت في اضعاف تحقيق برامج النمو المستدام والقضاء على مشاكل كثيرة كالفساد والبطالة والفقر وغيرها ، ولابد من قيام الحكومة بإعادة النظر لتفعيل مبدا المواطنة داخل المجتمع العراقي وتحديد منظومة الحقوق والواجبات وعندما ننجز ونعيد المواطنة والولاء للوطن نكون قد خطونا خطوة كبيرة للتطور في كل المجالات لاسيما الاقتصادية منها .[18]

المبحث الثالث: استراتيجيات النمو المستدام في العراق

يعد تحقيق النمو المستدام من الأهمية البالغة للمجتمع وكذلك الحكومة ويتطلب عدة استراتيجيات نتطرق الى قسم منها كالاتي :

أولا : تحفيز القطاع الخاص
ثانيا : دعم ريادة الاعمال
ثالثا :زيادة الانفاق على التعليم والبحث والتطوير
رابعا : تفعيل عمل مؤسسات المجتمع المدني
خامسا : دعم سياسات الحكم الرشيد والعدالة الاجتماعية
سادسا : ضرورة تنويع الاقتصاد
سابعا : اتباع الحكومة المؤسساتية .

أولا : تحفيز القطاع الخاص : لاتزال مستويات مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل دون المستويات على المستوى الإقليمي والعالمي ، وحسب بيانات جدول (8) فهي تتراوح بين 30 - 40 % ، والشي الأهم انها تركزت في

الأنشطة التوزيعية وفي قطاع التجارة دون الأنشطة السلعية الإنتاجية في الصناعة والزراعة وهذا يعني الدور المحدد للقطاع الخاص في نمو القطاعات السلعية المدرة لدخل والقابلة على تخفيف البطالة في الدولة العراقية ، وبالتالي يتعين على الحكومة تحديد القيود التي تعترض طريق القطاع الخاص ، ومن جدول (8) نلاحظ مساهمة القطاعين الخاص والعام في تكوين GDP اتسمت طوال المدة 2010 – 2023 وبالأسعار الجارية بالاستقرار، فقد سجل القطاع العام 2018 180786 مليار دينار ونسبة مساهمة 67% وهي الأعلى طوال المدة المدروسة ، لكن مساهمته انخفضت عام 2020 الى مبلغ 120179 مليار ونسبة مساهمة بلغت 55.3% متأثرا بشكل واضح بأثار الازمة المالية التي خلفتها جائحة كوفيد 19 وتعطيل معظم مفاصل وقطاعات الاقتصاد بسبب الحظر وانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية ، اما القطاع الخاص فتركزت مساهمته بعدم التنوع واقتصرت على الأنشطة التوزيعية والخدمية في عمليات التجارة والتسويق وسجل ما قيمته 91298 مليار دينار ونسبة مساهمة بلغت 33% في حين سجل عام 2020 ما قيمته 97235 مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت 44.7 % وسبب النسبة المرتفعة ليس نشاط القطاع الخاص بل انخفاض الناتج المحلي لسنة 2020 وارتفعت مساهمته من حيث المبلغ عام 2021 لتصل الى(106610) مليار دينار ونسبة مساهمة بلغت 35% ، ان المؤشرات الاقتصادية تؤشر لنا الدور المتواضع للقطاع الخاص في توليد GDPوالنمو الاقتصادي رغم المنهج الاستراتيجي المطالب بتقوية هذا القطاع وتعزيز دوره في خطط التنمية وقد يعود بعض الأسباب لثبات التحكم بقيادة الاقتصاد والمتمثلة بالمشاريع المملوكة لدولة وتلكؤ إعادة هيكلتها وتحويلها الى شركات مساهمة من إيجاد مداخل جديدة للاستثمار .[19]

جدول (8) الأهمية النسبية لمساهمة القطاعين العام والخاص في تكوين GDP 2010 – 2023

السنوات	مساهمة القطاع العام في تكوين GDP %	مساهمة القطاع الخاص في تكوين GDP %
2010	67.0	33.0
2012	65.0	35.0
2014	63.8	36.2
2016	57.5	42.5
2018	67.0	33.0
2020	55.3	44.7
2021	65.0	35.0
2022	63.0	37.0
2023	64.0	36.0

المصدر : وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الحسابات القومية 2010 -2023

وعليه لابد من اعداد استراتيجية محفزة لجذب القطاع الخاص ودعم مشاركته في العملية الإنتاجية والتحقق من تحقيقها حسب الأهداف المدرجة فيها تتضمن العديد من النقاط :

1. انهاء وجود سوق العمل غير المنظمة ومنافذ غير قانونية للاستيراد، ووجود متهربين من الضرائب وعمليات غش في التصنيع غير النظامي وكلها تعيق نمو القطاع الخاص النظامي.
2. دعم عمليات القطاع الخاص بالحوافز مثل تكاليف الوقود والنقل والطاقة والماء والضرائب للتخفيف من ارتفاع تكاليف المنتج المحلي .
3. الاستمرار بأطلاق مبادرات ريادة الاعمال فهي تهدف الى تشجيع القطاع الخاص والشباب للانخراط في سوق العمل بما يتناسب مع مهاراتهم وكذلك دراسة سوق العمل من خلالهم ، وان خلق فرص العمل هي لمشاريع الصغيرة .
4. اشراك القطاع الخاص من خلال ممثلية في اللجان المركزية المرتبطة بمجلس الوزراء (المجلس الوزاري للاقتصاد) وخلية الإصلاح الاقتصادي والمالي ليشارك في القرارات المهمة ويدعم النمو المستدام .
5. متابعة تحقيق اهداف استراتيجية تطوير القطاع الخاص للسنوات 2014- 2030 وحسب ماورد بخطة التنمية 2024- 2030.
6. انهاء الروتين والبيروقراطية في التعامل مع مايحتاجه القطاع الخاص .
7. إعادة بناء مرتكزات الصناعة التحويلية من خلال شراكات حقيقية مع القطاع الخاص وتسهم الحكومة بتمويل 85% من مشاريع الصناعة بينما يمول القطاع الخاص 15%.
8. تفعيل مصرف ريادة الاعمال ليقدم القروض الميسرة للشباب لتحويل مشاريعهم الصغيرة وتنمية مبادلاتهم وافكارهم .
9. العمل على بناء بيئة استثمارية مشجعة وجاذبة لعمل القطاع الخاص وراس ماله من حيث الصيغ القانونية والتمويلية بما يخدم القطاع.
10. وضع حد للفساد الإداري والمالي وتسهيل عمل مؤسسات القطاع الخاص.

11. بناء ثقافة عامة تؤمن بأهمية القطاع الخاص ودوره في التنمية لاسيما في الكليات والمدارس ذات العلاقة.
12. توجيه الشركات والمؤسسات الحكومية بالتعامل مع منتجات القطاع الخاص.

ثانيا :ريادة الاعمال : النمو المستدام يعني رشادة استعمال الموارد الاقتصادية والعمل على الاستثمار فيها بشكل امثل يؤمن حلول التوازن المادي والبيئي والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة ، فريادة الاعمال هي مجال جيد ومعبر نحو الوصول للنمو المستدام ،وريادة الاعمال نال اهتمام معظم الدول وتركز على ضرورة دعمه من اجل النمو لما له من دور مهم في احداث حركة إيجابية للنشاط الإنتاجي لان الريادة يقوم بها أصحاب المهارات والمبتكرين والمبدعين وعلى استعداد لتأسيس مشروع جديد او شركة ولهم الإرادة والقدرة على تبني او تحويل مواد أولية الى منتج جديد او ادخال تحسينات على منتج سابق وجعله بجودة عالية ، فمشروعات ريادة الاعمال الصغيرة ام المتوسطة يكتب لها النجاح بالاعتماد على قدرة رائد الاعمال وتساهم في زيادة النمو الاقتصادي وخدمة المجتمع[20]. ان رواد الاعمال لديهم الخبرة بالترويج وفتح سوق جديدة إضافة عن البحث عن مصادر جديدة للموارد وعدم الاكتفاء بالموارد التقليدية الموجودة علاوة على امكانيتهم في استغلال اية فرصة لإدخال تكنولوجيا اوتقنيات حديثة في العملية الإنتاجية لتحقيق فريد من النمو والارباح ، كما ان مشاريع الريادة قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة اكثر من المؤسسات والمنظمات التقليدية. لقد اصبح لزاما على الحكومة العراقية دعم وتشجيع رواد الاعمال لما لهم من اثار ايجابية في احداث تغير في النشاط الاقتصادي وضرورة دعم الحكومة الابتكار الاجتماعي الذي يوصف بعملية كاملة من التحول من بدايات فكرة جيدة او مبادرة وصولا الى تغيير اجتماعي واضح لمعالجة حاجات المجتمع ، ان قوة الدولة الوم لاتقاس بقدرتها العسكرية بل ماتحققه في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار بما تملكه من قوى ناعمه وتستثمره في اصول غير ملموسة وتعرف القوى الناعمه soft power استقطاب اخرين وجذبهم عبر اليات تقوم على الاقتناع والجاذبية وبالاعتماد على موارد ناعمه غير مادية مثل الشفافية ، التعليم ، والفنون والاداب فهي تركز على راس المال البشري . المبدع قادر على التطوير والابتكار وانتاج سلع وخدمات رمزية [21] . واشار مؤشر المعرفة العالمي والذي يقدم ايضاح حول جوانب المعرفة والتنمية والذي دخل العراق فيه لأول مره عام 2021 فاحتل 137 عالميا من 154 دولة مشاركة في المؤشر وهذا يستوجب من وزارة التعليم العالمي العمل على دعم القطاعات السلعية المكونة للمؤشر وزيادة الاستثمار في قطاع البحث والتطوير والابتكار وربط التكنولوجيا بالتنمية وزيادة الاهتمام بالمهارات والموهوبين ، وعلى نفس الصعيد احتل العراق المرتبة ما قبل الاخيرة في مؤشر الابتكار العالمي 2022 وفق المنظمة العالمية للملكية الفردية wipo وباحتلاله المركز 131 من اصل 132 دولة مشاركة ، اما عام 2023 فقد احتل العراق المرتبة 176 عالميا من مجموع 164 دولة مشاركة.

والمرتبة الثالثة عشر عربيا ، هناك جملة صعوبات جعلت العراق يحتل مراتب متأخرة منها ضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضعف تنويع الصناعة والائتمان المحلي للقطاع الخاص ومدفوعات الملكية الفردية ناهيك انخفاض الانفاق على التعليم والبحث والعلمي وكل ذلك يتطلب من وزارة التخطيط دائرة تكنولوجيا المعلومات وبالتنسيق مع الحكومة والتعليم العالي لمرجعة الجهود المبذولة لغرض وضع رؤية واضحة لتطوير قطاع التكنولوجيا والاتصال وتطبيق الحكومة الالكترونية والتحول الرقمي .

ثالثا : دعم الانفاق على التعليم والبحث والتطوير :- من الأمور الهامة لمعرفة مدى فاعلية التعليم والبحث العلمي في النشاط الاقتصادي هو دعم الحكومة لهت لتكون فاعلة ومترابطة مع القطاعات الاقتصادية ، والانفاق على التربية والبحث والتطوير والابتكار من المؤشرات الهامة للتعرف على تطوره وتقدمه وتوجهه نحو الاقتصاد المعرفي ، والواقع ان عملية البحث والتطوير لاتزال توجه مشاكل وصعوبات كثيره مما اتعكس بالسلب على مؤشراتها ويسبب انخفاض التخصيصات المالية لها وبيانات الجدول توضح ذلك.

جدول (9) الأهمية النسبية للانفاق على التعليم والبحث والتطوير للمدة 2010 – 2023

السنوات	نسبة الانفاق على التعليم من GDP	نسبته الى GDP%	الانفاق على البحث والتطوير من GDP	عدد الباحثين لكل مليون شخص	عدد البحوث المنشورة
2010	0.8	0.4	0.04	432	529
2012	0.9	0.4	0.05	622	840
2014	0.3	0.1	0.04	70.0	819
2016	0.4	0.03	0.04	65.0	1206
2018	0.09	0.02	0.04	111.0	3368
2020	0.3	0.1	0.02	141.0	9814
2022	0.4	0.3	0.05	182	12450

المصدر: البنك المركزي العراقي: - التقرير الاقتصادي السنوي- سنوات متعددة

- **وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية السنوية 2010 – 2022**
- **البنك الدولي – قاعدة بيانات – مؤشرات التنمية العالمية**

ومن جدول(9) نلاحظ انخفاض نسبة الانفاق على التعليم وهي متقاربة أيضا للسنوات 2010 – 2022 من حيث أهميتها للناتج ولم تتجاوز 0.4 % والامر لايختلف كثير من نسبتها الى الانفاق العام ولم تتجاوز 0.9% ، والخلاصة من ذلك ان هذه النسب لاتساعد على بناء قطاع تعليمي قوي ومخرجاته لم تؤثر في تركيبة الناتج المحلي وبالتالي محدودية العراق بالانتقال الى اقتصاد المعرفة ، وفي نفس الشي الانفاق على البحث والتطوير نلاحظ انخفاض عدد الباحثين في البحث والتطوير من 432 باحث الى 182 باحث عام 2022 لكل مليون شخص ، اما من حيث عدد البحوث المنشورة فقد حقق العراق زيادة في واضحة في نشر البحوث وبمختلف التخصصات .

رابعا : دعم سياسات الحكم الرشيد والعدالة الاجتماعية :ان الحديث عن مفهوم الحكم الرشيد والمصالح ملاحق لتخفيف التنمية البشرية المستدامة وإعادة بناء الديمقراطية وتبني إصلاحات على أساس السوق ولعطار دور كبير للقطاع الخاص والمطالبة بزيادة حجم مشاركة الشعب في العملية السياسية والاقتصادية وتقليل الفجوة الاجتماعية من خلال سياسات تهدف الى خفض الفجوة بين الأغنياء والفقراء وضمان توزيع عادل للموارد ، وتمكين المراة والشباب وتعزيز مشاركتهم في جميع مجالات المياه ،بمعنى ان النمو المستدام يحتاج الى تنمية بشرية وتحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم وعنصر المشاركة في جميع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم ،ويشهد العراق على مستويات الدخل والحصول على الموارد والخدمات والمشاركة تفاوت كبير وتبرزمن ذلك فوارق واوجه عدم المساواة بين افراد المجتمع [22]

خامسا : تفعيل مؤسسات المجتمع المدني : كدعم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والتي ستسمح بمشاركة المجتمع في رسم السياسات العامة وتعزيز النمو المستدام وتوعية المجتمع ، كما انها إدارة للتعبير عن حرية ومصالح الافراد والجماعات وتحقيق المشاركة الاجتماعية والسياسية وحرية المبادرة . والمساهمة في تنمية المجتمع ، فهم يؤمنون ببيئة مساعدة ومنظمة للعمل الإنساني غير الربحي يعمل فيها الناس باختيارهم ، وتلك المنظمات ستساعد الحكومة من خلال العمل المباشر او لتمويل او الخبرة على أداء افضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين ، كما انها أداة لتربية المواطن على شفافة الديمقراطية ومن خلال الحوار وقبول الاخر ومساءلة القيادات الحكومية ، علما انها تتواجد على الساحة العراقية ومحمية بالدستور العراقي (المادة 45 أولا) ولكنها تعاني من مشاكل لاسيما خبرات هياكلها التنظيمية والية عملهم ، كما اتخذها البعض أداة لكسب النفع الخاص وغياب الديمقراطية داخل الكثير منها وعدم تبديل قياداتها فلم تأخذ دورها التنموي وتحتاج الى استراتيجية حديثة وفاعلة ومتابعة لكي تسهم في تحقيق النمو المستدام .[23]

سادسا : التنويع الاقتصادي :- ينظر للتنويع الاقتصادي الحالة التي تساهم فيها جميع القطاعات الاقتصادية وبشكل متقارب في تكوين الناتج المحلي ويكون الاقتصاد قادرا على تصدير السلع .[24] الا ان واقع الممارسات الاقتصادية يعاني من التناقضات في تحديد النظام الاقتصادي المتبع وحسب المواد الخاصة بالدستور العراقي الذي اقر اقتصاد السوق وواقع الحال يشير الى تحولات شكلية والسياسات المتبعة كالنقدية والمالية اثبتت ضعفها في مساندة النمو الاقتصادي والوصول الى اقتصاد السوق ، والاقتصاد العراقي لايزال يعتمد على مورد النفط فالصادرات النفطية تشكل 98% من اجمالي الصادرات والايرادات النفطية تشكل اكثر من 90% من إيرادات الدولة والنفط يشكل اكثر من 50% من تكوين الناتج ، **والخلاصة ان واقع الاقتصاد العراقي يعاني من جملة اختلالات لاسيما انعدام التنويع الاقتصادي ويشكل هذا عقبة امام الاستثمار والنمو وتحديا امام النمو المستدام ولابد من معالجة التحديات امام التنويع منها :**

1. تفعيل الدور التنموي للقطاع المصرفي في توفير الائتمان لتمويل التنمية فلم تشكل نسبة الائتمان الى الناتج المحلي سوى 8.5% .
2. اختلال بنية الأنفاق العام لصالح النفقات الجارية الاستهلاكية التي تتجاوز 75% من اجمالي الانفاق مقابل 25% للأنفاق الاستثماري فلابد من زادة تخصيصات الاستثمار لاسيما للمشاريع الإنتاجية ذات القيمة المضافة وتعتمد على المواد الأولية المحلية وتمتص البطالة ولها اثر إيجابي لاسيما في الاجل الطويل .
3. وضع الخطط التنموية للصناعة والزراعة كحماية المنتج المحلي وتبني أساليب حديثة وتكنولوجيا متقدمة في الزراعة والصناعة لزيادة الإنتاج وتهيئة القطاع الخاص لياخذ دوره الحيوي في رفد الاقتصاد ولابد للحكومة التدخل في تصميم القواعد والبيئة المؤسساتية ومؤسسات سوق العمل واللوائح القانونية بحماية المنتج والمستهلك .
4. انشاء مصرف او صندوق وطني لعد وتشجيع الاستثمار الخاص او انشاء مصرف لتنمية وتمويل القطاع الخاص خاصة للمشاريع التي تخفض معدل البطالة .[25]
5. تحديد القطاعات التي يمكن ان تكون قائدة لعملية التنويع ووفق ما يتوفر لدى الدولة من إمكانات فمثلا يمكن ان يكون القطاع النفطي القائد من خلال تسييل المورد النفطي بشكل صحيح إضافة لكونه يوفر مواد أولية للصناعة البتروكيمياوية او المشتقات النفطية والتوسع بمنتجاته وتحسين نوعيتها ، كما يمكن للقطاع الصناعي ذلك أيضا .
6. إيجاد اليات مؤسسة تساعد في تقديم الخدمات التسويقية لمنتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة محليا وخارجيا لكي تستوعب عددا اكبر من الشباب العاطل .

سابعا: الحوكمة المؤسسية والنمو المستدام :- تهدف الحاكمية لإصلاح الاقتصاد وتدوير عملياته بشكل سليم لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ، كدعم الشفافية التي تعني ضرورة الوضوح وتنفيذ القرارات وعملية الإفصاح عنها ، والمساءلة وتعني تفعيل دور القانون في ملاحقة كل من يرتكب خطا او يعتدي على حقوق الغير ويخالف القوانين لاسيما للعمل والمهن ، كما تعني تقليل البيروقراطية في إدارة الحكومية من خلال تبسيط الإجراءات وحوكمتها الكترونيا ومكافحة الفساد وحماية حقوق الافراد والمؤسسات ، كما انها تعني المساواة في معاملة كل أصحاب المصالح في المؤسسة ، والخلاصة ان الحوكمة وتطبيق مبادئها هي أداة لتحقيق النمو المستدام وهي شرط أساسي له من خلال إيجاد الظروف السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحرير القدرات البشرية وتعزيز رفاهية الانسان من خلال القضاء على الفقر والبطالة وحماية البيئة وتمكين المرأة وبناء نظام اجتماعي عادل يساهم برفع قدراته البشرية من خلال زيادة مشاركتهم في التنمية وتوسيع خياراتهم وامكاناتهم والحصول على حقوقهم بشكل متساوي كالدخل والتعليم والصحة .[26]

الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات

1. يعبر النمو المستدام عن ابعاد متعددة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو ضروري لتصحيح اختلالات الاقتصاد العراقي وتحقيق متطلبات المجتمع .
2. ان سبب تفشي الفساد المالي والإداري هو ضعف الرقابة القانونية وغياب المساءلة الوطنية ، وتم استغلال المناصب لأصحاب النفوذ في غير الغايات التي منحت لهم وتم ممارسة اشكال الفساد ونعكس ذلك بالسلب على النمو .
3. لازالت معدلات الفقر مرتفعة وتتراوح بين 20 – 30% وكذلك ارتفاع معدلات البطالة .
4. تعتبر ريادة الاعمال محور رئيس لتحقيق النمو المستدام ولابد من دعم الحكومة لبرامج ريادة الاعمال وتأسيس مشاريع صغيرة للموهبين وأصحاب الأفكار الجديدة واحتضانهم ومساندتهم بالقروض الميسرة .
5. اشارت التقارير الدولية الى ان العراق يحتل مراتب متأخرة في المؤشرات العالمية ومنها مؤشر المعرفة العالمي (137) عالميا والتسلسل 14 عربيا ، وكذلك في مؤشر مدركات الفساد ومؤشر التنمية البشرية ويحتل تسلسل 123 من مجموع 189 دولة عالميا.
6. لابد من العمل على نقل التكنولوجيا الحديثة والصديقة للبيئية في مختلف القطاعات لاسيما الصناعة والزراعة وتشجيع اليات وتقنيات الإنتاج الامن والنظيف .
7. لازال القطاع الخاص دون الطموح للمشاركة في تكوين الناتج المحلي وتركز نشاطاته في الأنشطة الخدمية والتوزيعية دون السلعية ولاتزال بيئة الاعمال تتسم بالضعف مما يعرقل نمو القطاع الخاص ويعوق الاستثمار المحلي والاجنبي ولازالت بيئة الأعمال تفتقر للتدابير الامنة والاستقرار لجذب المستثمرين .
8. ان التعليم والبحث العلمي يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي حيث يسهم في تنمية القدرات البشرية بزيادة الكفاءة والقدرات الفكرية والاستيعابية لمختلف القطاعات / حيث تنخفض النفقات الاستثمارية على ذلك .

ثانيا : التوصيات

1. العمل على تبني سياسات تنموية مستدامة أهدافها اقتصادية واجتماعية وثقافية تمكن من معالجة التحديات امام النمو المستدام المتمثلة بالفساد والفقر والبطالة وغيرها .
2. لابد من حوكمة قرارات النمو والتنمية بصورة شاملة كالشفافية والمسالة وحرية التعبير والمشاركة الفاعلة مجتمعيا في ذلك .
3. لابد من قيام الحكومة بتطبيق برنامج اقتصادي – اجتماعي متكامل يبدا بتحسين فرص الشباب وخفض معدلات البطالة وتحفيز الاستثمار متوسط وطويل الاجل ، وضرورة الاهتمام ببناء القدرات في مجال التعليم والتكنولوجيا والابتكار .
4. تعد ريادة الاعمال اهم محاور النمو المستدام واصبح لزاما على الحكومة دعم وتشجيع ريادة الاعمال في احداث التغير المطلوب من اجل تحقيق النمو المستدام .
5. دعم الاستراتيجية البيئية لحماية المصادر الطبيعية والحد من تلوث الماء والهواء والتربة والسعي لتقليل مصادر التلوث والعمل على توسيع شبكات الصرف الصحي وانشاء معامل تدوير النفايات .
6. معالجة الفساد الإداري والمالي من خلال تهيئة بيئة تشريعية ومالية لكونه يؤدي الى استنزاف الموارد وعدم استغلالها بشكل امثل إضافة الى استنزاف الموارد البشرية .
7. دعم مؤسسات المجتمع المدني المتنوعة لدورها الفاعل لخدمة المجتمع والاقتصاد وتعزيز الامن المجتمعي بأشكاله لما لأبعاده من تداخل مع النمو المستدام .

8. تبني أسس ومبادى الحكم الرشيد والإدارة في اطارها العلمي وتنظيمها بالأسس المحلية النابعة من اصالة وتقاليد واعراف .
9. العمل على انشاء صناديق مالية لدعم لرامج النمو المستدام ودعم المشاريع البحثية والإعلامية والشفافية وصولا لاقامة مشاريع صديقة للبيئة ولطبقات الفقيرة .

References

1. عبد الله بن عبد الرحمن البريدي ، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي ، دار الكتاب الجامعي ، 2019، ص15.
2. أرسلان وآخرون "فهم ديناميكيات إيجارات الموارد الطبيعية والاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي المستدام: رؤى جديدة من الصين"، مجلة للعلوم البيئية، وابحاث التلوث , 2022 https://www.sciencedirect.com .

3. Daniel C., Esterly, Sustainability Strategy: When Going Green Pays Off, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2012, p. 45.

4. توفيق سلطان محمد قائد، مصدر سابق 150.
5. سالمة سليمان الريامي، فاتن فتحي محمد حمد، نبهان حارث، الحراصي، المكتبات الأكاديمية وثقافة الاقتصاد البنفسجي: بين الواقع والمأمول، " Journal of Information, 2024. qscience.com

6. bHps:llen – unesco.org/themes/eduction-sustainable-development.
7. Barton A.larson،sustainable Development Research Advances ،Nova Publishers،2007،p19
8. Frieder Meyer – Krahmer،innovation and sustainable Development: Lessons for lnnoration policies ،firstedition ،2012،p127.
9. Iris Borowy – Defining sustainable-development for our common future،Rutledge،2013،p29.

10. مناف مرزة نعمه ورافد حسين : قراءة تحليلية لابعاد التنمية المستدامة في العراق ، مجلة التنمية ، جامعة القادسية ، 2020.
11. وزارة البيئة العراقية – الدائرة الفنية - قسم مراقبة المياه والتربة – النشرة السنوية لنوعية مياه نهري دجلة والفرات – 2020.
12. كتاب وزارة البيئة العراقية – العدد 1522 في 2022/9/26 – للإجابة على كتاب دائرة البحوث البرلمانية الخاص بطلب معلومات عن تلوث المياه.
13. د. دعاء فلاح الدباغ – بحث مقدم الى مجلس النواب – دائرة البحوث والدراسات – التلوث البيئي (الهواء ، الماء ، التربة) – 2022،ص 10.

14. King adrea kennedy (2002) The link bettwen foreign direct invistmcnd and corruption in tran sistional economies ,p8
15. Opec annud report 2006-2008,p20,18,21

16. عبد الرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، مركز يوان الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 2010, ص21
17. مهدي محسن العلاق ونجلاء علي مراد ، الفقر وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية في العراوزارة التخطيط : دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم السياسات () وبناء النماذج : التقرير الاقتصادي العراقي ، 2023 ، ص 12 - 13ق 2013.
18. سمر الأمير غازي عبد الحميد : دور ريادة الاعمال في تحقيق التنمية المستدامة (مع إشارة للواقع المصري) ،مجلة كلية التجارة ، جامعة طنطا ،عدد خاص ،2021،ص4.
19. احمد عمر احمد الراوي ، ريادة الاعمال وامكانيات تحقيق التنمية المستدامة في العراق ، مجلة كلية المنصور الجامعة ، العدد 39، 2023،ص 5.
20. احمد إبراهيم حسنين علي ، مؤتمر المعرفة العالمي وموقع العراق فيه ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، عدد خاص بالمؤتمر العالمي الأول للكلية 2024، ص 792.
21. محمد علي حمود ، دور سياسات العامة الرشيدة في تحقيق اهداف التمنية المستدامة ، مجلة العلوم السياسية ، العدد57 ، جامعة بغداد ، 2019، ص 375- 377.
22. عدنان عبد الأمير مهدي ، السياسات العامة والتنمية البشرية المستدامة في العراق (الواقع والتحديات) ، ط1 ، دار امجد لنشر والتوزيع ، عمان ،2021 ،ص76-77.
23. وزارة التخطيط : خطة التنمية الوطنية 2013 -2018 . ص120